وكالضارب اي وذلك الاسم كالمعبود فان مدلوله ذات
وقع عليها العبادة فالملحوظ فيه ذلك المعنى فقط وهو
العبادة قوله معه اي الوصف قوله لفظا اي ذكره في
اللفظ قوله تعيينا للذات نصر نحاة وتنصيصا للذات التي
قام بها ذلك المعنى وخلاصته ان ضاربا موضوع لذات
مبهمة اي ذات ما صدر منها الضرب فالملحوظ انما هو الصفة
وتخصيص الذات بتلك الصفة وان كان حاصلا الا انه
غير مقصود قوله لذات معينة اي بالنوع كذا افاد بعض الفضلا
وقال ش في شرح عميرة وقد يقال المراد بالمعينة الذي لوحظ
تعيينها لكن لا الى حد المعرفة اه وهو في المعنى عين ما قبله
قوله ولا يلاحظ معها شيء من المعاني اي لاجزاء من الموضوع
له ولا بالعناية على الوضع قوله القائمة بها اي بالذات قوله فيكون
اي الاسم بهذين متقابل الحرف والفعل قوله اسما اي مقابل
الصفة قوله لا تشبثه بالصفة لما علمت ان المعاني جزاء
من المدلول في الصفة دون ما هنا كما تقدم قوله كفرس وابل
اي فقرس وضعه الواضع للذات التي هي في الواقع موصوفة
بشدة العدو الا ان تلك الشدة لم يلاحظ جزء من الموضوع له
ولا بالعناية على الوضع اي فلم يضع الواضع لفظ الفرس لمطلق
ذات كما وضع واضع ضارب بل وضعها لذات معينة اي
الذات الموصوفة بشدة العدو الا ان تلك الشدة لم يلاحظ
جزءا ولا بالعناية وكتب بعض الافاضل كفرس وابل اي من
النكرات الجامدة ليخرج النكرات المشتقة فانها يلاحظ معها
المعنى ويعتبر كضارب ونحوه اه اقول قال صاحب الالفية

بيان مقابل

نكرة

نكرة قابل المؤثر الخ فاذا علمت ذلك تعلم ما في قوله النكرات
المشتقة ثم اقول بحمد الله الكريم مثل عبارتين اشارة الى انه
لا فرق في اسم النكرة بين ان يكون مدلوله الواحد كفرس وهو
يطلق على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتضيف
الذكر فريس والانثى فريسة وبين ان يكون مدلوله جمعا كابل
فانه اسم جمع لا واحد لها وهي مؤنثة لان اسم الجمع الذكر
لا واحد له من لفظه ان كان مما لا يعقل يلزم التانيث وتدخله
الها اذا صغر نحو ابيله فان قلت هل يصح ان يراد بالتعيين
ما يشمل النوع والشخصي كزيد قلت لا مانع الان الكلام في
الفرق بين الاسم والصفة اللذين هما محل الاشتباه وتوهم
عدم التمييز بينهما وقع الالتباس حين التنبيس على العلما الفحول
ان الصفة تفيد ان المراد الاسم النكرة فيكون التعيين
نوعيا لا كزيد مما جعل علما للذات فلا اشتباه له بالصفة قوله
وقد يوضع لها اي للذات المعينة يراد بالتعيين هنا ما يشمل
النوعي والشخصي الشخصي في القسم الاول والنوعي
في الثاني وصح هنا ارادة الشخصي لكون الاسم وان كان
شخصيا الا انه يلتبس بالصفة كاحمر قوله لها اي
بالذات قوله وذلك اي المعنى الذي له نوع تعلق بها قوله
بازائه اي مقابله قوله اذ لجعل علما للذات اي لذات معينة
قامت بها الحمرة فالحمرة ليست داخلة في الحمر الموضوع له
لكنها باعتبار علي وضع لفظ احمر لتلك الذات اي وكالدابة
اذا جعلت اسما لذوات الاربع في انفسها وجعل الترييب
سببا لوضع هذا الاسم بازائها لا جزاء من مفهوم اللفظ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)